مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية
المجلد4 / العدد: 2
(ديسمبر2022) ص 31 - 54
ISSN : 2773 - 3203/ EISSN : 2830 – 8131

العوامل المؤثرة على كفاءة النظام المالي القياسي دراسة ميدانية على القطاع الحكومي في قطاع غزة

Factors Affecting the Efficiency and Effectiveness of the Standard Financial System a Field Study on the Government Sector in Gaza Strip

عبد الحليم محمد عبد الحليم أبو سمعان*[1] Abdel halim Abou Saman
[1] الأمانة العامة للمجلس الوزراء، فلسطين، abedsaman2003@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/06/14 تاريخ القبول: 2022/07/18 تاريخ النشر:2022/12/31

ملخص: تهدف الدراسة لتعرف على العوامل المؤثرة على كفاءة النظام المالي القياسي في القطاع الحكومي من وجهة نظر مستخدميه، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأدواته البحثية "الاستبانة"، توصل الباحث إلى ملائمة النظام المالي القياسي الذي يعتبر مطلباً أساسياً يتعين مراعاته والاهتمام به عند تطويره، ضماناً لتحقيق أهدافه بكفاءة عالية، وزيادة الاهتمام بعملية استخراج التقارير بما يلبي احتياجات المستخدمين، توفير دليل مكتوب يحتوي على الإجراءات الواجب إتباعها من قبل مستخدمي، تقييم الإجراءات الرقابية في النظام بشكل دوري، العمل على تحديث صلاحيات الموظفين في النظام المالي القياسي ومطابقتها مع الهيكل التنظيمي، إفراد اهتمام كبيرلزيادة التكامل بين النظام المالي القياسي وباقي الأنظمة المعمول بها في الوزارات.

كلمات مفتاحية : نظم المعلومات المحاسبية، النظام المالي القياسي، العوامل التكنولوجية،
تصنيفاتJEL : O16, G10, E50,H83

Abstract: The study aims to identify the factors affecting the efficiency of the standard financial system in the government sector from the point of view of its users. These variables are considered a basic requirement that must be taken into account and taken into account when developing the standard financial system to ensure the achievement of its objectives with high efficiency, increasing attention to the process of extracting reports to meet the needs of users, providing a written guide containing the procedures to be followed by users, evaluating the control procedures in the system periodically, Work on updating the authorities of the employees in the standard financial system and matching them with the organizational structure, devoting great attention to increasing the integration between the standard financial system and the rest of the systems in force in the ministries..

Keywords:
Jel Classification Codes: O16, G10, E50,H83

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

شهدت البرامج المحاسبية والمالية فكراً وممارسة تقدماً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، ولعبت دوراً مهماً في إنجاز المُعامِلات سواء كانت في القطاع العام أو القطاع الخاص أو قطاع الخدمات على حد السواء، وكما يعد تطوير نظم معلومات محاسبي فعال في ظل تكنولوجيا المعلومات كركيزة أساسية لعملية اتخاذ القرارات، وذلك اعتمادا على ما يوفره ذلك النظام من معلومات تفصيلية، نسبية، تحليلية، ونهائية فضلا عن كونها معلومات موضوعية وموثوق بها (ميده،2009م).

فلسطين قد بدأ استخدام أنظمة المعلومات الالكترونية في أواخر القرن الماضي، وكان ذلك محصوراً في البلديات والمؤسسات الحكومية وبعض الجمعيات الخيرية وكانت تتمثل في بعض البرامج الإلكترونية الجزئية، وقد تطور انتشار البرامج الإلكترونية في فلسطين، وظهرت شركات برمجة متخصصة (قاعود، 2007م)، وفي العام 2016م قامت وزارة المالية بتصميم النظام المالي القياسي الخاص بالقطاع الحكومي واعتمدت هذا النظام في جميع الوزارات من أجل معالجة بياناتهم المالية، وكان الهدف من تطبيق هذا النظام هو مساعدة الوزارات في معالجة بياناتها المالية بالإضافة إلى تحسين رقابة وزارة المالية على الأداء المالي للوزارات الحكومية، وبعد مرور ثلاث سنوات على البرنامج أن يتم إجراء دراسة لتقييم مدى كفاءة النظام المالي القياسي والعوامل المؤثرة عليه (يوسف ،2019م)

وبناءً على ما سبق فإن من الأهمية التركيز على تقييم كفاءة النظام المالي القياسي المحوسب والعوامل المؤثرة عليه كمتغير مهم وفاعل لتحسين الأداء المالي للمؤسسات والوزارات العاملة بالنظام المالي الفلسطيني في قطاع غزة.

2.1 مشكلة الدراسة:

لذلك تأتي هذه الدراسة كمحاولة جادة للتعرف على مدى كفاءة النظام المالي القياسي الإلكتروني في المؤسسات والوزارات الحكومية والعوامل المؤثرة فيه، وبناء عليه فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤالين الرئيسيين التاليين:

السؤال الرئيسي: ما العوامل المؤثرة على كفاءة النظام المالي القياسي؟ يتفرع منه :

- **ما مدى تأثير العوامل التكنولوجية على كفاءة النظام المالي القياسي.**
- **ما مدى تأثير العوامل التنظيمية على كفاءة النظام المالي القياسي.**
- **ما مدى تأثير العوامل السلوكية على كفاءة النظام المالي القياسي.**

3.1 فرضيات الدراسة:

بناء على أهداف ومتغيرات الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل المؤثرة على نظام المعلومات على كفاءة النظام المالي القياسي بدلالة أبعاده (سهولة وسرعة الاستخدام، التكامل)، ويتفرع منها الفرضيات التالية:

- يوجد تأثير للعوامل التكنولوجية على كفاءة النظام المالي القياسي بدلالة أبعادها.
- يوجد تأثير للعوامل التنظيمية على كفاءة النظام المالي القياسي بدلالة أبعادها.
- يوجد تأثير للعوامل السلوكية على كفاءة النظام المالي القياسي بدلالة أبعادها.

4.1 أهداف الدارسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- قياس كفاءة النظام المالي القياسي من وجهة نظر مستخدميه.
- تحديد العوامل المؤثرة على كفاءة النظام المالي القياسي المطبق في القطاع الحكومي.

5.1 منهج الدراسة وجمع البيانات

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح، مقام الباحث بإجراء مسح شامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة والبالغ عدده (138) مفردة والمتمثل بالفئات (المراقبون الماليون، المفوضون بالإنفاق ، المدراء الماليون، المحاسبون، الاستعلام)، وعلية تم بناء وتطوير استبانة كأداة لجمع البيانات اعتمد في تصميمها على مجموعة من الأسئلة التي تكونت لدى الباحث من قراءة الأبحاث والدراسات السابقة، بنسبة استجابة بلغت (96.3%) من مجتمع الدراسة، ولغرض تحليل البيانات ووصف المتغيرات واختبار الفرضيات استخدم برنامج التحليلي الإحصائي (SPSS).

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2.العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية.

هناك مجموعة من المتغيرات البيئية التي تحيط المؤسسات والتي تمكنها من تحويل المدخلات إلى مخرجات، وتحتوي على عناصر عدة مثل: النظام السياسي، النظام الاقتصادي، التكنولوجيا، الزبائن أو العملاء (عبدالعال، 1993)، وعرفت جمعية المجمع العربي (2001م) العوامل البيئة أيضاً "بأنها مجموعة العناصر والشروط الخاصة بالمجتمع الواسع التي تؤثر وتتأثر بها المؤسسة". وعلى الرغم من صعوبة وضع حد فاصل بين العوامل الداخلية

والخارجية التي تؤثر على مستوى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وبالتالي يتوقف مستوى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية على نوعين من العوامل :

- العوامل الداخلية: تتمثل في كافة الإمكانيات والموارد المادية والبرمجية والبشرية المتوفرة في النظام فضلاً عن البيانات المتاحة والإجراءات المستخدمة في تشغيل النظام وتتصف بإمكانية التحكم بها والسيطرة عليها (عبد الله وقطناني،2007م).
- العوامل الخارجية: وهي عوامل يصعب السيطرة عليها وتنتج عن البيئة الخارجية التي تحيط بالنظام والتي يتم في إطارها ممارسة الأنشطة والعمليات (خطاب، 2002م).

1.1.2.العوامل التنظيمية: تشمل مدى تفويض الصلاحيات من الإدارة العليا إلى المستويات الإدارية الأدنى، وتحديد المهام والواجبات بشكل مكتوب، والبيروقراطية في الإدارة، والمحاسبة، والمسؤولية، والتركيز على تحقيق المكاسب للمؤسسة لفهم واستيعاب النظام المحاسبي المحوسب ومقوماته من مجموعة مستندية ودفترية ورقابة داخلية، كل ذلك لا يستقيم دون فهم ومعرفة الهيكل التنظيمي المعتمد (الساكني والعواودة ،2011م)، وكما يوضح العلاقات الرسمية بين الوظائف والأفراد المسئولين في كل وظيفة حيث يتم التعبير عن هذه العلاقة في شكل سلطة وقنوات اتصال وهو الإطار الذي يحدد الإدارات في المنشأة أو الأجزاء الداخلية فيها، كما أنه الشكل الذي يحدد التركيب الداخلي للعلاقات السائدة في المنشأة (أحمد، 2006م).

وذكر كل من (دباغية والسعدي،2011؛ السالم وملكاوي، 2004) أنه يمكن قياس مدى تأثير العوامل التنظيمية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية من خلال الاختبارات والمقاييس التالية:

- قياس درجة الرسمية من خلال وجود وصف وظيفي مكتوب يحدد المهام والإجراءات والصلاحيات الممنوحة لتنفيذها.
- قياس درجة المركزية واللامركزية ومدى تدخل الإدارة العليا ودرجة تفويض الصلاحيات.
- قياس درجة تحقيق التكامل بين الأقسام في المؤسسة وذلك لتجنب التعارض بينها.
- قياس مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية على جميع العاملين في المستويات الإدارية المختلفة.

- قياس درجة البيروقراطية ومدى تركز العمل في أيدي أفراد.

2.1.2.العوامل السلوكية: تم تعرفها بأنها "الطريقة التي يتم بها تشغيل المعلومات، ومحاولة تفهمهم طبيعة احتياجات الأطراف المختلفة من المعلومات، مثل تعارض مصالح الأفراد في احتياجاتهم من المعلومات، ومشاركة الأفراد في إعداد وتطوير نظم المعلومات "ومن الأنماط السلوكية المتعلقة بمستخدمي النظام ما يلي: (دباغنة والسعدي،2011)

- مقاومة التجديد والخوف من تغيير والرغبة في استمرار العمل وفقا للروتين المعهود.
- القلق والصراع الداخلي الناتج عن الشعور بفقدان الأمن والاستقرار الوظيفي.
- نقص الإدراك والخوف من التكنولوجيا وعدم القدرة على فهمها والتعامل معها.

وكما تتمثل الاعتبارات السلوكية في أنماط السلوك الثقافية والاجتماعية للبيئة المحيطة بالمؤسسة والتي ينعكس أثرها على نظم المعلومات المحاسبية، حيث يجب مراعاتها أثناء فحص النظام خاصة وأن هذه النظم تواجه مقاومة شديدة من المجموعات المختلفة في المؤسسة والوحدات، ولمواجهة هذه المقاومة يجب مراعاة التالي: (عبد الله وقطناني، 2007م)

- مشاركة المستخدمين في تطوير نظم المعلومات وبشكل فعال.
- دعم متخذي القرارات الكامل الأنشطة وعمليات تطوير هذه النظم.
- توضيح سياسات الوحدات الحكومية والتحديات التي تواجهها، وحشد الجهود لدعم تطبيق نظم المعلومات اللازم لمواجهة تلك التحديات.

ويمكن قياس مستوى تأثير المستخدم الثانوي من خلال النظر إلى درجة رضا المستفيد والتي تتركز حول مدى سهولة استخدام النظام وقدرته على التعامل مع تطبيقات النظام وقبوله وتنفيذه. أما المستخدم الأولي للنظام فيمكن قياس أثره على من خلال تحديد درجة رضا المستفيد التي تشير إلى المدى الذي يعتقد فيه المستفيد أن المعلومات التي ينتجها النظام تقابل احتياجاته وتلبي مطالبه (دباغية والسعدي، 2011م)، وبالتالي فإن قياس كفاءة نظم تقنية المعلومات لابد أن يعتمد على درجة استخدامها ومنفعتها في صنع القرارات أو المزايا الإنتاجية المتحققة منها، وبالتالي فإن رضا المستفيد من نظام تقنية المعلومات يمثل مقياساً إدراكياً أو شخصياً لنجاح النظام.

3.1.2.العوامل التكنولوجيا: (السالمي، 2000م) تكنولوجيا المعلومات (IT) بأنها "عبارة عن كل التقنيات المتطورة التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف أشكالها إلي معلومات بمختلف

أنواعها والتي تستخدم من قبل المستفيدين منها في كافة مجالات الحياة"، وبناءً على ما تم ذكره يمكن القول إن تكنولوجيا المعلومات تتمثل في إطار شامل للقدرات والمكونات والعناصر المتنوعة القادرة على جمع وتخزين البيانات ومعالجتها وتوصيل المعلومات الملائمة والمفيدة إلى مستخدميها مما يكسبها دوراً فاعلاً في عملية خلق المعرفة التي أصبحت إحدى وسائل القوة. وقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات تغيرات جذرية في مختلف مراحل الحياة المعاصرة.

إن استخدام التكنولوجيا الحديثة في بناء نظام معلومات محاسبي ذات كفاءة يعود لعدة أسباب نذكر منها : (الشمري والعبدالات،2008؛ المطارنة الشرايري،2009) السرعة في إدخال المعلومات ومعالجتها واسترجاعها، توفير الجهد، كمية المعلومات، والخيارات المتاحة في استرجاع المعلومات تعتبر أفضل وأوسع في النظم الإلكترونية.

وأضاف كل من (حمدان، 2005) كل من كفاءة العمليات والموثوقية : كفاءة العمليات والتي يمكن قياسها بعدد العمليات المختلفة خلال وحدة من الزمن وكذا تحقيق أكبر قدر من الموثوقية من خلال تلافي الأخطاء بدرجة كبيرة.

2.2. قياس الكفاءة في النظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :

إن تعريف الكفاءة كما عرفها (الحسني والدوري،2000م) بأنها "الوصول إلى أفضل علاقة بين المدخلات والمخرجات بمعنى القدرة على تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة" وعلى ضوء ذلك بأن كفاءة نظم المعلومات المحاسبية يتم تحقيقها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية الموجودة في المؤسسة، بهدف التوصل الي أكبر قدر من المخرجات وبجودة عالية، ومقارنة تلك المخرجات مع الأهداف المثلى والمحددة سابقاً.

1.2.2. قياس مفهوم الكفاءة في النظم المحوسبة: مفهوم الكفاءة تمثل في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق قيمة مضافة ضمن سلسلة القيم في المنظمة هو مفهوم نسبي يتم قياسه من خلال نسبة مخرجات النظام إلى مدخلاته أو نسبة المنفعة المتحققة إلى التكلفة والتضحية المبذولة (دباغنة والسعدي،2011م، ص62)، ويمكن قياسها من خلال الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{المخرجات} \quad \text{المنفعة}}{\text{المدخلات} \quad \text{التكلفة}}$$

بالتالي فإن كفاءة نظم المعلومات المحاسبية تقاس من خلال المنافع المكتسبة نتيجة لاستخدام مخرجات النظام المحاسبي مقارنة بالتكاليف التي يتم التضحية بها لبناء وتصميم النظام المحاسبي وتشغيله، فالكفاءة إذاً نسبية، قد تنخفض أو ترتفع، وتتأثر الكفاءة أيضا بعامل الزمن، كما يمكن التضحية بنسبة من الكفاءة على الأمد القصير لتحقيق نسبة كفاءة أكبر على الأمد البعيد (مرشد، 1988م)

2.2.2. تقييم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة: بعد تشغيل النظام الجديد لفترة قصيرة يجب تقييم هذا النظام تقييماً شاملاً، سواء من الناحية الفنية أو من الناحية الاقتصادية والمالية (الحبيطي، 2003م):

– التقييم الفني: يتم فحص أداء النظام ومخرجاته وتقييمه بغرض تقويمه في حالة الانحراف عن الأهداف الموضوعة.

– التقييم المالي: وذلك فيما يتعلق بتحليل التكاليف والمنافع وتكاليف النظام الجديد مقابل العوائد والمنافع المترتبة على تشغيله ومدى تحقيق النظام للأهداف الاقتصادية الموضوعية .

و يمكن القول أن عملية التقييم هي الوجه الآخر لدراسة الجدوى فإن كانت دراسة الجدوى عملية قبلية فإن نفس الإجراءات تتخذ بعد التنفيذ فالتقييم هو دراسة جدوى بعدية.

لقد تناول العديد من الدراسات منهم (Delone and Mclean, 1992؛ Seddo,1997؛ Delone and Mclean, 2013 Petter) مقاييس ومؤشرات لتقييم نجاح نظم المعلومات على النحو التالي:

– جودة المعلومات: تلعب دورا بارزا في نجاح هذه النظم ومساهمتها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، وتتمثل مقاييس جودة المعلومات بالعديد من البنود كالملائمة، والاعتمادية، والقابلية للفهم، والاكتمال، والدقة، والقابلية للمقارنة، والتقديم بالوقت المناسب.

– جودة النظام: يؤثر بشكل إيجابي على نجاحه حيث يركز مؤشر جودة النظام على الخصائص المرغوبة في النظام نفسه، ويشمل هذا المؤشر مجموعة من المقاييس منها سهولة التعلم، وسهولة الاستخدام، والتكامل مع الأنظمة الأخرى، والمرونة، وزمن الاستجابة، وإدراك توقعات المستخدم.

– رضا المستخدم: يعتبر من أكثر المقاييس استخداما لتقييم نجاح نظم المعلومات، ويحدد رضا المستخدم مدى استجابة المستخدم للاستخدام الفعال لنظام المعلومات، ويعبر رضا

المستخدم عن مدى اعتقاد المستفيد بأن النظام يفي بحاجته من المعلومات. وهناك العديد من الأساليب لقياس رضا المستخدم مثل مدى تلبية نظام المعلومات لاحتياجات المستخدم، والرضا عن التجهيزات والبرمجيات، وإمكانية النظام على إنجاز العمل المطلوب، وإمكانية النظام على زيادة الإنتاجية.

– استخدام النظام: يعد تقديم المعلومات التي يطمح إليها المستفيد من الأمور الأساسية لنجاح نظم المعلومات، وأن عدم استخدام النظام يعني عدم الانتفاع منه وبالتالي فشله. ويشير استخدام النظام إلى مدى اعتماد المستفيدين على المخرجات جراء الاستخدام، وتكرار الاستخدام، والوقت المستنفذ في الاستخدام، وغرض الاستخدام التي يوفرها النظام في أداء مهامهم، ويمكن قياس مستوى الاستخدام من خلال العديد من المقاييس منها مستوى الاستخدام، وتكرار الاستخدام، والوقت المستنفذ في الاستخدام، وغرض الاستخدام.

3.2.2. مقاييس الكفاءة :

تعرّف سهولة الاستخدام أنها الدرجة التي يشعر بها المستخدم بأن هذا النظام خالي من الصعوبات والجهود (Davis, 1989)، وعليه يتصف نظام المعلومات المحاسبي الفعال بتسهيل إجراءات الحصول على البيانات ومعالجتها، وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين وتطوير سبل ذلك كله. (المطارنة والشرايري،2010م)، الشعور بقلق وصعوبة الاستخدام تؤثر على توجه المستخدمين لاستخدام البرامج، وبذلك يتطلب عند الإقرار بكفاءة البرنامج المحاسبي والتي تتعلق بسهولة الاستخدام معايير عدة منها:

– أن تكون اللغة مفهومة من قبل المستخدم النهائي لتقليل احتمالات التفسير عنده.

– شمولية كافة البيانات والمعلومات التي يستفيد منها المستخدم النهائي عند اتخاذ قرار معين.

– أن تتصف تقارير ومخرجات البرنامج بالتكرار والدورية، حيث أن تكرار إعداد التقارير يؤثر على إدراك المستخدمين والاهتمام بمحتوي التقرير.

التكامل: ويعرف تكامل نظام المعلومات على أنه النظام الذي اكتملت أنظمتها الفرعية مع بعضها البعض من خلال عملها بصورة متناسقة ومتبادلة بحيث يستبعد تكرار توليد المعلومات من أكثر من نظام فرعي وبما يؤدي إلي خفض تكاليف إنتاج المعلومات اللازمة للجهات المختلفة، فضلا عن تقليل الوقت والجهد اللازمين لها (غلاب، 1984م)، وعلية تعد بوابة تكامل البيانات والنظم المعلومات الحكومية أحد الأسس الرئيسية للحكومية

الفلسطينية والتي تتولى تنفيذها وإدارتها الوزارات الحكومية، وذلك بموجب قرار من مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (11/60/03/م.و/إ.ه)، بهدف وضع الأسس الإدارية والفنية للتكامل البيانات أو الأنظمة المعلومات المعمول بها في الوزارات والمؤسسات الحكومية

من أهم الخصائص التي يجب أخدها في الاعتبار عند تقييم التكامل بين النظم المعلومات المحاسبية المحوسبة هو إمكانية الاستفادة من البرامج والتطبيقات ونظم المعلومات الأخرى التي تنتج بواسطة أطراف أخرى وربطها أو دمجها مع التطبيقات الموجودة في النظم المحاسبية المحوسبة لدي المؤسسة، حيث قد يحدث تباين بين كل من التطبيقات داخل المؤسسة والتطبيقات والأنظمة من خارج المؤسسة (مدوخ ولبد، 2010م)، الباحث من خلال إطلاع على العديد من المراجع المتعلقة بالبيانات والمعلومات والنظم الحكومية بالقول بان السمات التي تتميز بها نظم المعلومات المحوسبة بالحكومية أهمها:

- تعمل على تحسين جودة البيانات والمعلومات.
- تقوم بتعزيز الموثوقية وتخلق رؤية موحدة للبيانات الأساسية والمعلومات للمؤسسات.
- تقليل الوقت المستخدم في إنتاجية التقارير والمعلومات.

3.2. النظام المالي القياسي ومكوناته :

تم تعريف النظام المالي القياسي من قبل وزارة المالية على أنه "هو عبارة عن نظام محاسبي الكتروني على الويب 24/7، مسؤول عن إدارة نفقات المؤسسات الحكومية، ومتابعة أوجه صرف الأوامر المالية والسلف الخاصة بالوزارات والمؤسسات الحكومية"(موقع وزارة المالية،2019، www.mof.gov.ps)، يعتبر هذا النظام واجهة الكترونية شاملة لكافة التعاملات المالية في الهيئات الحكومية ابتداء من سند قبض الأمر المالي وانتهاء بإغلاق السنة المالية، كما يقدم هذا النظام إمكانية متابعة النفقات بنوعيها المركزية واللامركزية، بالإضافة الى متابعة خدمات الوزارة (كهرباء– مياه–اتصالات– جوال)، ومن أهم ما يميز النظام " (سليمان عمارة: رئيس قسم تشغيل البرامج المالية ، مقابلة شخصية، 15 يوليو 2019م).

- تحسين الإنتاجية وتقليل تكلفة الخدمات وزيادة الكفاءة من خلال تقديم معلومات دقيقة.
- وجود عدة مستويات لفحص وتدقيق المُعاملات، لتحسين عمل المراقب المالي والنظام الرقابة الداخلي حيث يتم حماية النظام من مشاكل عدة كالغش والاخطاء وفشل النظام.
- تكامل مع وزارة المالية في كل من (الأمر المالي، المناقلات، التنزيلات، تسديد المركزي).

- الهدف من ن.م.ق توحيد الإجراءات والمعالجات المحاسبية بين جميع المؤسسات التي تستخدم النظام وفق المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها والقوانين الفلسطينية.
- تنفيذ وإدارة جميع عمليات صرف النفقات التشغيلية والرأسمالية بالمؤسسات الحكومية.

3. الدراسة التطبيقية على القطاع الحكومي في قطاع غزة:

1.3. صدق أداة الدراسة وثباتها:

وتم توزيع عينة استطلاعية حجمها 30 استبانة لاختبار الاتساق الداخلي والصدق البنائي وثبات الاستبانة، وتم اعتبار العينة الاستطلاعية جزء من العينة الفعلية، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين: صدق المحكمين "الصدق الظاهري": عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (10) متخصصين، وتتكون استبانة الدارسة من البيانات الشخصية عن المستجيب (المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، صلاحيات البرنامج، المركز الوظيفي، التخصص العلمي، مكان العمل) جدول (2.1)، محاور العوامل المؤثرة على كفاءة النظام المالي القياسي: دراسة تطبيقية على القطاع الحكومي في قطاع غزة ويتكون من (43) فقرة . تم استخدام التدرج (1-10) لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان.

جدول رقم (1.1) درجات مقياس

الاستجابة	غير موافق بدرجة كبيرة	←←←←←←←←							موافق بدرجة كبيرة
المقياس	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

جدول رقم (2.1) خصائص الوظيفية والشخصية لعينة الدراسة

البند	%	السنوات	%	البند	%	البند	%	البند	%
دبلوم متوسط	-	اقل من 10	23.3	مفوض بالإنفاق	14.3	مدير عام	12.0	محاسبة	85.0
بكالوريوس	75.2	من 10اقل من 15	46.7	مدير مالي	19.5	مدير دائرة	30.1	اقتصاد	1.5
دراسات عليا	23.3	من 15اقل من 20	15.8	مراقب مالي	16.5	رئيس قسم	29.3	إدارة أعمال	5.3
اخرى	1.5	من 20 سنة فأكثر	14.2	محاسب	44.4	رئيس شعبة	8.3	ع.مالية ومصرفية	1.5
				استعلام	5.3	موظف	20.3	اخرى	6.7
الإجمالي	100.0	الإجمالي	100.0	الإجمالي	100.0	الإجمالي	100.0	الإجمالي	100.0

يوضح جدول (2.1) أن ما نسبته 98.5% من المسح الشامل هم متعلمون بشكل جيد ولديهم الشهادة الجامعية الأولى أو الشهادة العليا، أن ما نسبته 85.8% من المسح الشامل هم الموظفون الذين لديهم سنوات خدمة أقل من 20 سنة وهذا يدل على وفرة الخبرة العملية لدى الموظفين، أن ما نسبته 44.4% من المسح الشامل للدراسة هم من المحاسبين، وما نسبته 19.5% هم من المديرين الماليين، وما نسبته 14.3% هم من المفوضين بالإنفاق وهم غالباً أما مدير عام أو وكيل وزارة، وبالنظر الي الأرقام السابقة فإنها تتماشي مع الشكل الهرمي، أن ما نسبته 67.7% من المسح الشامل هم من الإدارة الوسطى، بينما كانت نسبة الإدارة العليا 12% والإدارة الدنيا 20.3%، ان ما نسبه 85% من المسح الشامل بالدراسة تخصصهم العلمي محاسب، ويشير ذلك إلى أن الغالبية العظمي من مستخدمي النظام المالي القياسي ما نسبته 93.3% من المسح الشامل للدراسة من خريجي كلية التجارة، ولديهم التأهيل العلمي المناسب للتعامل مع النظام، حيث هم الأقدروالأنسب لفهم مشكلة الدراسة.

2.3. تحليل مجال العوامل التكنولوجية

جدول رقم (3.1) الوسط الحسابي والوزن النسبي لمحور العوامل التكنولوجية

م	المجال الأول: العوامل التكنولوجية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار	المعنوية p-value	ترتيب الفقرة	درجة التأثير
1	البنية التحتية التكنولوجية المتوفرة لدى الوزارة قادرة على تلبية احتياجات ن م ق	7.67	1.50	76.74	12.86	0.00	1	كبيرة
2	تتميز شبكات الاتصال والمعلومات المستخدمة بسهولة وسرعة مشاركة وتبادل المعلومات خلالها	7.62	1.21	76.29	15.42	0.00	2	كبيرة
3	يتصف النظام بالمُرونة الكافية لاستيعاب ومُواكبة التقدم التكنولوجي.	7.05	1.54	70.53	7.85	0.00	8	كبيرة
4	يَقوم الدعم الفني بتقييم عمليات النظام بشكل مستمر لإعادة تصميمها وهندستها لتتناسب مع المُستجدات	6.47	1.71	64.70	3.16	0.00	11	متوسطة
5	يتصف فريق الدعم الفني الخاص بالنظام المالي القياسي بالخبرة الكافية لمعالجة المشاكل اليومية.	7.15	1.66	71.52	7.97	0.00	6	كبيرة

م	المجال الأول: العوامل التكنولوجية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار	المعنوية p-value	ترتيب الفقرة	درجة التأثير
6	يتميز فريق الدعم الفني الخاص بالنظام المالي القياسي بالسرعة في معالجة المشاكل اليومية.	6.81	1.82	68.18	5.17	0.00	9	كبيرة
7	يوصف النظام المالي القياسي بأنه مرن في إجراءات حفظ البيانات في حالات الطوارئ.	7.36	1.58	73.64	9.89	0.00	4	كبيرة
8	يقوم النظام بإجراء التحديثات اللازمة بشكل مستمر.	6.78	1.87	67.88	4.83	0.00	10	متوسطة
9	يساعد النظام على إيجاد قواعد بيانات مالية ومحاسبية مُجمعة لكافة الدوائر والمؤسسات.	7.09	1.79	70.91	6.99	0.00	7	كبيرة
10	يُمكن استرجاع البيانات والمعلومات من النظام حال فُقدانها.	7.24	1.87	72.44	7.64	0.00	5	كبيرة
11	يحافظ النظام المالي القياسي على سرية وأمان المعلومات والعمليات التي يتعامل معها.	7.44	1.52	74.47	10.90	0.00	3	كبيرة
	المجال الثاني: العوامل التنظيمية	7.20	1.18	72.01	11.73	0.00		كبيرة

من خلال جدول (3.1) الوزن النسبي لفقرات مجال العوامل التكنولوجية، حيث احتلت الفقرة الأولى (البنية التحتية التكنولوجية المتوفرة لدى الوزارة قادرة على تلبية احتياجات النظام) المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 76.74% ، ويدلل احتلال الفقرة الاولى المرتبة الأولى على أن البنية التحتية التكنولوجية جزء أصيل وركيزة أساسية في العوامل التكنولوجية، وأن توفرها داخل الوزارة يساعد على تلبية الاحتياجات لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة والتي يعتبر النظام المالي القياسي أحد هذه الانظمة، وقد كان الوزن النسبي لإجمالي مجال العوامل التكنولوجية 71.58% بقيمة اختبار 10.69 وانحراف معياري بلغ (1.25) وقيمة احتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) لذلك يعتبر هذا المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد، يعني هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد على فقرات هذا المجال عموماً.

2.3. تحليل مجال العوامل التنظيمية :

جدول رقم (4.1) الوسط الحسابي والوزن النسبي لمحور العوامل التنظيمية

م	المجال الثاني: العوامل التنظيمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار	المعنوية p- value	ترتيب الفقرة	درجة التأثير
1	يوجد صلاحيات واضحة لموظفي الدائرة المالية في الوزارة عند استخدام النظام.	8.34	1.49	83.41	18.09	0.00	1	كبيرة
2	يوجد دليل مكتوب للإجراءات المتبعة عند استخدام النظام.	5.25	2.60	52.50	-3.32	0.00	9	متوسطة
3	توفر الوزارة البيئة التنظيمية المناسبة لتطبيق النظام.	7.25	1.59	72.58	9.09	0.00	7	كبيرة
4	يساعد الهيكل التنظيمي الموجود في الوزارة على التعامل مع عمليات النظام بكل سهولة.	7.38	1.42	73.89	11.18	0.00	5	كبيرة
5	يتأثر النظام بطبيعة عمل الوزارات الحكومية التي تتصف بالمركزية.	7.42	1.41	74.24	11.61	0.00	4	كبيرة
6	يُراعي ن.م.ق التسلسل الرسمي في الهيكل التنظيمي.	7.86	1.44	78.64	14.87	0.00	2	كبيرة
7	يعمل النظام على تحقيق تكامل الأدوار بين الإدارات والأقسام	7.33	1.75	73.33	8.77	0.00	6	كبيرة
8	تُسهل القواعد والإجراءات المعمول بها في الوزارة التعامل مع النظام.	7.46	1.47	74.62	11.43	0.00	3	كبيرة
9	تحرص الوزارة على رفع مستوى التأهيل العملي من خلال التدريب لاكتساب المهارات.	6.48	1.86	64.85	3.00	0.00	8	متوسطة
	المجال الثاني: العوامل التنظيمية	7.20	1.18	72.01	11.73	0.00		كبيرة

من خلال جدول (4.1) يتضح الوزن النسبي لفقرات مجال العوامل التنظيمية ، حيث احتلت الفقرة الاولى (يوجد صلاحيات واضحة لموظفي الدائرة المالية في الوزارة عند استخدام النظام) المرتبة الاولى بوزن نسبي بلغ 83.41% ، ويدلل احتلال الفقرة الاولى المرتبة الأولى على أنه لا يوجد صلاحيات متداخلة بين مستخدمي النظام المالي القياسي في الدوائر المالية بالوزارات حيث إن النظام لديه ميزة قوية في تحديد ومنح الصلاحيات من خلال الطرق الرسمية، وقد كان

الوزن النسبي لإجمالي مجال العوامل التنظيمية 72.01% بقيمة اختبار 11.73 وانحراف معياري بلغ (1.18) وقيمة احتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) لذلك يعتبر هذا المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد، وهذا يعني موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال عموماً.

4.3. تحليل مجال العوامل السلوكية :

جدول رقم (5.1) الوسط الحسابي والوزن النسبي لمحور العوامل السلوكية

م	المجال الثالث: العوامل السلوكية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار	المعنوية p- value	ترتيب الفقرة	درجة التأثير
1	يتولد لدي شعور بالرضا عند التعامل مع النظام المالي.	7.21	1.85	72.12	7.51	0.00	5	كبيرة
2	يتم تزويد فريق الدعم الفني الخاص ب، ن.م.ق بكافة الملاحظات والأفكار لتطويره	6.99	1.87	69.92	6.09	0.00	6	كبيرة
3	يتوفر لدي المهارات وقدرات العملية اللازمة للتعامل مع ن.م.ق	8.23	1.38	82.35	18.67	0.00	1	كبيرة
4	يمتلك القائمين على إنشاء وتطوير ن.م.ق القدرات السلوكية للتعامل مع مستخدمي النظام.	7.63	1.34	76.36	14.05	0.00	2	كبيرة
5	تعقد الوزارة برامج تدريبية لتطوير مهاراتي للتعامل مع النظام.	5.44	2.40	54.46	-2.63	0.01	8	متوسطة
6	يتم تطوير قدرات الموظفين في مجال التعامل مع النظام بشكل دوري.	5.32	2.31	53.26	-3.36	0.00	9	متوسطة
7	يشارك المستخدمون في إعداد وتطوير ن.م.ق عبر التغذية الراجعة للقائمين على البرنامج.	5.93	2.10	59.39	-0.33	0.74	7	متوسطة
8	يسهل فهم ن.م.ق والتعامل معه	7.34	1.50	73.48	10.31	0.00	3	كبيرة
9	تعامل الموظفين بشكل إيجابي فور تطبيق النظام المالي القياسي.	7.27	1.46	72.73	10.00	0.00	4	كبيرة
	المجال الأول: سهولة وسرعة الاستخدام	7.27	1.61	72.72	9.10	0.00		كبيرة

من خلال جدول (5.1) يتضح الوزن النسبي لفقرات مجال العوامل السلوكية ، حيث احتلت الفقرة الثالثة (يتوفر لدي المهارات وقدرات العملية اللازمة للتعامل مع النظام المالي القياسي) المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 82.35% ، ويدلل احتلال الفقرة الثالثة المرتبة الأولى على أن مستخدمي النظام لديهم المهارات والقدرات العملية الكافية للتعامل مع النظام ويرى الباحث أن المبحوثين يعتقدون ذلك لأن النظام المالي يوفر لهم صلاحيات الملائمة والمناسبة للتعامل مع البرنامج وبالتالي فإن الصلاحيات المحددة بشكل جيد جعلت الموظفين قادرين على التعامل على النظام بكل سهولة ويسر مما أورثهم قناعة بأنهم يحوزون مهارات وقدرات العملية اللازمة للتعامل مع النظام المالي القياسي، وقد كان الوزن النسبي لإجمالي مجال العوامل السلوكية 68.26% بقيمة اختبار 7.30 وانحراف معياري بلغ (1.30) وقيمة احتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) لذلك يعتبر هذا المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال عموماً.

3.3. كفاءة النظام المالي القياسي :

1.3.3. تحليل مجال سهولة وسرعة الاستخدام :

جدول رقم (6.1) الوسط الحسابي والوزن النسبي مجال سهولة وسرعة الاستخدام

م	المجال الأول: سهولة وسرعة الاستخدام	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار	المعنوية p- value	ترتيب الفقرة	درجة التأثير
1	يتسم النظام بالسهولة والسرعة في إدخال البيانات.	7.93	1.68	79.32	13.24	0.00	1	كبيرة
2	يتميز النظام ا بسهولة وسرعة تعديل البيانات المدخلة.	7.11	1.82	71.14	7.02	0.00	6	كبيرة
3	يتم استخراج التقارير في النظام المالي بسهولة وسرعة.	7.12	2.02	71.22	6.36	0.00	5	كبيرة
4	يمتاز النظام بالسهولة والسرعة في إنجاز المُعاملات المالية.	7.44	1.67	74.47	9.96	0.00	2	كبيرة
5	يدعم النظام عملية الوصول الى الشاشات بسهولة وسرعة.	7.34	1.76	73.41	8.75	0.00	3	كبيرة
6	يتم استرجاع المعلومات في النظام عند الحاجة بسهولة	7.05	1.89	70.53	6.40	0.00	7	كبيرة

م	المجال الأول: سهولة وسرعة الاستخدام	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار	المعنوية p- value	ترتيب الفقرة	درجة التأثير
	وسرعة.							
7	يوفر النظام السهولة والسرعة في أرشفة العمليات المالية.	7.20	1.98	72.05	6.99	0.00	4	كبيرة
8	يعمل النظام على الحد من الأعمال غير الضرورية التي كان يقوم بها مستخدمو النظام السابق.	6.93	2.12	69.31	5.03	0.00	8	كبيرة
	المجال الأول	7.27	1.61	72.72	9.10	0.00		كبيرة

من خلال جدول (6.1) يتضح الوزن النسبي لفقرات سهولة وسرعة الاستخدام ، فقد احتلت الفقرة الأولى (يتسم النظام المالي القياسي بالسهولة والسرعة في إدخال البيانات) المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 79.32%، ويدلل احتلال الفقرة الأولى المرتبة الأولى على أن النظام المالي القياسي يتميز بالسرعة والسهولة في ادخال البيانات مما يدلل على ان شاشة الادخال سهلة الفهم لدي المستخدم ويتمكن من الوصول اليها والتعامل معها بكل يسر، وقد كان الوزن النسبي لإجمالي مجال سهولة وسرعة الاستخدام 72.72% بقيمة اختبار 9.10 وانحراف معياري بلغ (1.61) وقيمة احتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) لذلك يعتبر هذا المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال عموماً.

2.3.3. تحليل مجال التكامل :

جدول رقم (8.1) الوسط الحسابي والوزن النسبي مجال التكامل

م	المجال الثاني: التكامل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار	المعنوية p- value	ترتيب الفقرة	درجة التأثير
1	يحقق ن.م.ق درجة عالية من التكامل المعلوماتي مع الأنظمة المعمول بها في الوزارة.	6.84	1.86	68.40	5.17	0.00	3	كبيرة
2	يوفر النظام المالي القياسي التكامل المناسب مع إصدارات برامج الأوفيس المستخدمة في الوزارة.	6.65	2.07	66.56	3.63	0.00	5	متوسطة
3	مخرجات النظام المالي القياسي تعتبر مدخلات سليمة لبقية الأنظمة المعمول بها في الوزارة.	6.95	1.85	69.54	5.91	0.00	2	كبيرة
4	مخرجات الأنظمة المعلوماتية المعمول بها في	6.65	1.90	66.59	3.99	0.00	4	متوسطة

م	المجال الثاني: التكامل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار	المعنوية p- value	ترتيب الفقرة	درجة التأثير
	الوزارة يمكن استخدامها كمدخلات للنظام المالي القياسي.							
5	يتوفرلدى النظام المالي القياسي التحديث الدائم للبيانات والمعلومات مع بقية الأنظمة المعلوماتية.	6.50	2.05	65.08	2.84	0.01	7	متوسطة
6	يحتوي النظام المالي القياسي على الأدوات المساعدة مثل الآلة الحاسبة/ أسعار العملات / اختصارات.	5.43	2.73	54.35	-2.36	0.02	10	متوسطة
7	يوفر النظام المالي الأرشفة الالكترونية للمعاملات.	5.91	2.85	59.16	-0.34	0.74	9	متوسطة
8	لضمان الحفاظ على المعلومات وعدم فقدانها يتم إجراء نسخ احتياطي تلقائي.	6.33	2.49	63.38	1.55	0.12	8	متوسطة
9	يساهم النظام المالي في ربط جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية بنظام معلومات وقواعد بيانات موحدة.	6.98	2.21	69.85	5.10	0.00	1	كبيرة
10	يحقق النظام المالي التكامل التكنولوجي مع بقية الأنظمة المالية المعمول بها في الوزارة.	6.51	2.32	65.11	2.52	0.01	6	متوسطة
	المجال الثاني: التكامل	6.49	1.73	64.88	3.24	0.00		متوسطة

من خلال جدول (7.1) يتضح الوزن النسبي لفقرات التكامل ، فقد احتلت الفقرة التاسعة (يساهم النظام المالي القياسي في ربط جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية بنظام معلومات وقواعد بيانات موحدة) المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 69.85%، ويدلل احتلال الفقرة التاسعة المرتبة الأولى على ميزة النظام المالي القياسي في تكامله مع بقية الأنظمة المالية الأخرى ومدى الربط و انسيابية المعلومات من والى النظام المالي القياسي التي تعمل على تحقيق التكامل فيما بينها، وقد كان الوزن النسبي لإجمالي مجال التكامل 64.88% بقيمة اختبار 3.24 وانحراف معياري بلغ (1.73) وقيمة احتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) لذلك يعتبر هذا المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال عموماً.

4.3.اختبار فرضيات الدراسة :

1.4.3.الفرضية الرئيسية الأولى:

نص الفرضية "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) للعوامل المؤثرة على نظام المعلومات على كفاءة النظام بدلالة أبعاده (سهولة وسرعة الاستخدام، التكامل)"

يبين نموذج الانحدار النهائي ان كفاءة النظام وهو يمثل المتغير التابع يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بالمتغير المستقل (العوامل التكنولوجية)، تم استبعاد لمجالات التالية من نموذج الانحدار لعدم الدلالة الاحصائية (العوامل التنظيمية، العوامل السلوكية)، أظهرت نتائج التحليل ان مُعامِل الارتباط بلغت 0.782، وهي علاقة قوية طردية، بينما بلغ مُعامِل التحديد المعدل 0.611 وهذا يعني ان 61.1% من التغير في كفاءة النظام يعود الى تأثير المتغير المستقل (العوامل التكنولوجية) والباقي 38.9% يعود لعوامل أخرى تؤثر على المتغير التابع وهو كفاءة النظام المالي القياسي وقد تكون في نظر الباحث العوامل التالية (العوامل التشريعية والقانونية، العوامل البيئية، والعوامل السياسية والعوامل الاجتماعية وغيرها).

جدول رقم (8.1) نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لاثر العوامل المؤثرة على نظام المعلومات على كفاءة النظام

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) مُعامِل التحديد	F المحسوبة	درجات الحرية DF		Sig. مستوى الدلالة	مُعامِل الانحدار ß		T المحسوبة	Sig. مستوى الدلالة
كفاءة النظام	0.782	0.611	204.31	الانحدار	1	0.000	المقدار الثابت	-.013	-.026	.979
				البواقي	130		العوامل التكنولوجية	.963	14.294	.000
							المتغيرات المستبعدة من النموذج لعدم الدلالة الإحصائية			
							العوامل التنظيمية	.149	1.771	.079
							العوامل السلوكية	.127	1.477	.142

معادلة التأثير: كفاءة النظام =-0.013 + 0.963* (العوامل التكنولوجية) فعند زيادة (العوامل التكنولوجية) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة المتغير التابع (كفاءة النظام) بمقدار (0.963). يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) للعوامل التكنولوجية على كفاءة النظام بدلالة أبعاده (سهولة وسرعة الاستخدام، التكامل).

يبين نموذج الانحدار أن كفاءة النظام وهو يمثل المتغير التابع يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بالمتغير المستقل (العوامل التكنولوجية). أظهرت نتائج التحليل ان مُعامِل الارتباط بلغت 0.782، وهي علاقة طردية قوية، بينما بلغ مُعامِل التحديد المعدل 0.611 وهذا يعني ان 61.1% من التغير في كفاءة النظام يعود الى تأثير المتغير المستقل (العوامل التكنولوجية) والباقي 38.9% يعود لعوامل أخرى تؤثر على المتغير التابع كفاءة النظام قد تكون في نظر الباحث العوامل التالية (العوامل التشريعية والقانونية، العوامل البيئية، والعوامل السياسية والعوامل الاجتماعية وغيرها).

جدول رقم (9.1) نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لاثر التكنولوجية على نظام المعلومات على كفاءة النظام

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) مُعامِل التحديد	F المحسوبة	درجات DF الحرية		Sig. مستوى الدلالة	مُعامِل الانحدار ß		T المحسوبة	Sig. مستوى الدلالة
كفاءة النظام	0.782	0.611	204.31	الانحدار	1	0.000	المقدار الثابت	-.013	-.026	.979
				البواقي	130		العوامل التكنولوجية	.963	14.294	.000

معادلة التأثير: كفاءة النظام =-0.013 + 0.963* (العوامل التكنولوجية) فعند زيادة (العوامل التكنولوجية) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة المتغير التابع (كفاءة النظام) بمقدار (0.963). يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل التنظيمية على كفاءة النظام بدلالة أبعاده (سهولة وسرعة الاستخدام، التكامل). يبين نموذج الانحدار أن كفاءة النظام وهو يمثل المتغير التابع يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بالمتغير المستقل (العوامل التنظيمية). بلغت مُعامِل الارتباط 0.659، وهي علاقة متوسطة طردية، بينما بلغ مُعامِل التحديد المعدل 0.434 وهذا يعني أن 43.4% من التغير في كفاءة النظام يعود الى تأثير المتغير المستقل (العوامل التنظيمية) والباقي 56.6% يعود لعوامل أخرى تؤثر على المتغير التابع كفاءة النظام قد تكون في نظر الباحث العوامل التالية (العوامل التشريعية والقانونية، العوامل البيئية، والعوامل السياسية والعوامل الاجتماعية وغيرها).

جدول رقم (10.1) نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لاثر التنظيمية
على نظام المعلومات على كفاءة النظام

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) مُعامِل التحديد	F المحسوبة	درجات DF الحرية		Sig. مستوى الدلالة	مُعامِل الانحدار ß		T المحسوبة	Sig. مستوى الدلالة
كفاءة النظام	0.659	0.434	99.79	الانحدار	1	0.000	المقدار الثابت	.694	1.106	.271
				البواقي	130		العوامل التنظيمية	.859	9.990	.000

معادلة التأثير: كفاءة النظام =0.694 + 0.859* (العوامل التنظيمية) فعند زيادة (العوامل التنظيمية) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة المتغير التابع (كفاءة النظام) بمقدار (0.859).

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل السلوكية على كفاءة النظام بدلالة أبعاده (سهولة وسرعة الاستخدام، التكامل). يبين نموذج الانحدار ان كفاءة النظام وهو يمثل المتغير التابع يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بالمتغير المستقل (العوامل السلوكية)، أظهرت نتائج التحليل ان مُعامِل الارتباط بلغت 0.656، وهي علاقة متوسطة طردية، بينما بلغ مُعامِل التحديد المعدل 0.430 وهذا يعني ان 43% من التغير في كفاءة النظام يعود الى تأثير المتغير المستقل (العوامل السلوكية) والباقي 57% يعود لعوامل أخرى تؤثر على المتغير التابع كفاءة النظام قد تكون في نظر الباحث العوامل التالية (العوامل التشريعية والقانونية، العوامل البيئية، والعوامل السياسية والعوامل الاجتماعية وغيرها).

جدول رقم (11.1) نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لاثر السلوكية على نظام المعلومات على كفاءة النظام

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) مُعامِل التحديد	F المحسوبة	درجات DF الحرية		Sig. مستوى الدلالة	مُعامِل الانحدار ß		T المحسوبة	Sig. مستوى الدلالة
كفاءة النظام	0.656	0.430	98.24	الانحدار	1	0.000	المقدار الثابت	1.593	2.935	.004
				البواقي	130		العوامل السلوكية	.775	9.912	.000

معادلة التأثير: كفاءة النظام =1.593 + 0.775* (العوامل السلوكية) فعند زيادة (العوامل السلوكية) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة المتغير التابع (كفاءة النظام) بمقدار (0.775).

ويعزو الباحث استبعاد العوامل السلوكية من معادلة التأثير الكلية الرئيسية في الجدول (10.1) من وجهة نظر المبحوثين وهذا لا يعني بالضرورة عدم تأثيرها على النظام المالي القياسي بل بالعكس فإن لها تأثير واضح ، وهذا ما أشارت إليه معادلة التأثير الفرعية لتلك العوامل منفردة على كفاءة النظام المالي القياسي حسب الجدول رقم (13.1)، فطبقاً لهذه المعادلة فقد تبين أن هناك تأثير بنسبة 43%، وتعتبر هذه النسبة قليلة قد تكون بسبب أن المبحوثين يرون في أنفسهم أنهم قادرون على التعامل مع النظام ولديهم المهارات اللازمة لذلك ولديهم شعور بالرضا ويقومون بتزويد فريق الدعم بالملاحظات والأفكار الخاصة بتطوير النظام، قد يكون ذلك بسبب لوجود الكادر البشري المؤهل للقيام بهذه المهمة دون الحاجة الى تكاليف إضافية، بالإضافة للتقدم والتسارع التكنولوجي الحاصل والذي تتلاشى معه أهمية باقي العوامل حينما تقارن به، واتفقت تلك النتائج مع الدارسات (شاهين، 2011؛ بربخ، 2013؛ Al-joubory, 2007؛ Gimzauskiene, 2015؛ Sarokolaei et al. 2012؛ Dandago and Rufai, 2014؛ دلول،2018).

5.3. النتائج المتعلقة تحليل فقرات الاستبانة:

1.5.3. محور العوامل المؤثرة على مكونات النظام المالي القياسي

عدم وجود دعم الفني كاف للنظام المالي القياسي ووظيفه الأساسية في إعادة تصميم وهندسة عمليات النظام مع المستجدات الحديثة ليصبح النظام أكثر مرونة.

- وجود شبكات اتصال سريعة، وفريق برمجة متطور ذو كفاءة.
- النظام المالي القياسي يعالج ما احتوت عليه البرامج السابقة من أعمال غير ضرورية.

2.5.3. محور كفاءة النظام المالي القياسي:

- سهولة وسرعة الاستخدام تلعب دوراً كبيراً في كفاءة النظام المالي القياسي، كون النظام يتسم بالسهولة والسرعة في إدخال البيانات وتعديلها مما يساهم في سرعة إنجاز المعاملات، كما يدعم النظام عملية الوصول إلى الشاشات بسهولة وسرعة ويقوم بالحد من الأعمال غير الضرورية.
- أظهرت الدراسة الأهمية النسبية لمجال (التكامل) في محور (كفاءة النظام المالي القياسي).

4. خاتمة : تحث الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على كفاءة النظام المالي القياسي،

1.4. النتائج : توصلت الدراسة فيما يخص النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات إلى ما يلي :

– وجود تأثير جوهري للعوامل التكنولوجية ذو دلالة إحصائية في معادلة التأثير الكلية، بالإضافة لعدم الدلالة الإحصائية لكل من العوامل التنظيمية والعوامل السلوكية، وبالتالي خروجها من معادلة التأثير الكلية لعدم الدلالة الإحصائية.

– يوجد تأثير جوهري وذو دلالة إحصائية للعوامل التكنولوجية منفردة على كفاءة النظام المالي القياسي، حيث أن التأثير ذو علاقة قوية طردية.

– يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل التنظيمية بشكل منفرد على كفاءة النظام المالي القياسي، حيث أن التأثير ذو علاقة متوسطة طردية.

– يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل السلوكية بشكل منفرد على كفاءة النظام المالي القياسي، حيث أن التأثير ذو علاقة متوسطة طردية.

2.4. التوصيات : في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن الباحث يقترح عدداً من التوصيات التي قد تسهم في رفع وكفاءة ن. م .ق المعمول به بالوزارات الفلسطينية بقطاع غزة:

– العمل على استيعاب موظفين جدد لتوفير الدعم الفني السريع للمشاكل اليومية.

– إجراء التحديثات الدورية بما يتوائم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة.

– تفعيل دور مشاركة المستخدمين بجميع مسمياتهم الوظيفية في عملية التطوير.

– زيادة الاهتمام بعملية استخراج التقارير من النظام المالي القياسي بما يلبي احتياجات المستخدمين في الوزارات وخاصة فيما يتعلق في كل من اجراء المقارنات للنتائج المالية بين السنوات وبين الوحدات الحكومية المختلفة، توفير تقارير تساعد على تقييم الأداء المالي.

– تقييم الإجراءات الرقابية في النظام المالي القياسي بشكل دوري والتأكد من مدى كفاءة هذه الإجراءات من أجل تحديد جوانب الضعف ووضع الإجراءات المناسبة لمعالجتها.

– العمل على تحديث صلاحيات الموظفين في النظام المالي القياسي ومطابقتها مع الهيكل التنظيمي الفعلي لكل وزارة وفق الصلاحيات الممنوحة حسب اللوائح والقوانين الناظمة.

– إفراد اهتمام كبير لزيادة التكامل بين النظام المالي القياسي وباقي الأنظمة المعمول بها في الوزارات عبر تصميم قاعدة بيانات موحدة تجمع بين هذه الأنظمة.

5. قائمة المراجع :

1.5. قائمة المراجع باللغة العربية:

- **احمد، بسام. (2006م). دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.**
- **بربخ، نبيلة. (2013م). تقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة: دراسة ميدانية رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، غزة.**
- **جمعية المجمع العربي. (2001م). المحاسبة الإدارية: المعلومات اللازمة للتخطيط، عمان، الحبيطي، قاسم؛ السقا، زياد. (2003م). نظام المعلومات المحاسبية، (د.ط). الموصل: وحدة الحدباء للطباعة والنشر.**
- **الحسني، فلاح والدوري، مؤيد. (2000). إدارة البنوك-مدخل كمي واستراتيجي معاصر، عمان: داروائل.**
- **حمدان، عبد الناصر وشحاذه، عبدالرا زق قاسم. (2005). تكنولوجيا المعلومات وأثرها على العملية المحاسبية. مجلة الرابطة، 5 (1).**
- **خطاب، عبد الناصر عبد الله (2002) تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية. (رسالة ماجسنير غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.**
- **دلول، محمود. (2018م). فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في ظل تطور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وأمنها: دراسة تطبيقية بمؤسسات التعليم العالي الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.**
- **الساكني، سعد عبد الكريم والعواودة، حنان علي. (2011). مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها على أداء نظم المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية دراسات المعلومات، العدد الحادي عشر، الأردن**
- **الشمري، ناظم والعبدلات، عبد الفتاح.(2008م). الصيرفة الإلكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، عمان :دار وائل لمنشر والتوزيع.**

- عبد الله، خالد وقطناني، خالد. (2007). البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية: المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، عمان الأردن،10(1)، 1 -19
- قاعود، عدنان. (2007م). دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات الفلسطينية: دراسة تطبقيه رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- مدوخ، سهيل ولبد، رامي. (2010). تكامل البيانات الحكومية ودورها في تحسين جودة الأداء الإداري الحكومي. مؤتمر الاصلاح الإداري القاني. غزة -فلسطين
- مرشد، سمير أسعد. (1988). مفهوم الكفاية والفاعلية في نظرية الادارة العامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والادارة، 1 (1)، ص 203-237.
- المطارنة، غسان، والشرايري، جمال (2010) أثر تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية ، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 16 (1)، 97-120
- موقع وزارة المالية الفلسطينية، (2019). نبذة عن وزارة المالية الفلسطينية. (نسخة الكترونية). متوفر على موقع الوزارة www.mof.gov.ps، (تاريخ الاطلاع 22/02/2019).
- ميده، إبراهيم. (2009م). العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية: دراسة ميدانية الشركات الصناعية الأردنية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 25(1)، 525-552.
- وزارة المالية الفلسطينية، الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات، (2015). تقرير حول الأنظمة المحوسبة في وزارة المالية الفلسطينية. تقرير غير منشور.
- يوسف الكيالي: وكيل وزارة المالية، مقابلة شخصية، 13 يناير 2019م
- سليمان عمارة: رئيس قسم تشغيل البرامج المالية، مقابلة شخصية، 15 يوليو 2019م

2.5. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Al-joubory, A. A. (2007). Exploring the Impact of Information Technology on AIS. Dirasat, Dirasat, Administrative Sciences, Jorden 34 (2), 470-487.
- .Sarokolaei, M. A., Bishak, M. J., Rahimipoor, A., & Sahabi, E. (2012). The Effect of Information Technology on Efficacy of the Information of Accounting System. International Conference on Economics, Trade and Development IPEDR, 36. 174-177